Document: EB 2012/LOT/G.1
Date: 7 March 2012
Distribution: Public
Original: English

A

تمكين السكان الريفيين الفقراء
من التغلب على الفقر

تقرير رئيس الصندوق
بشأن منح مقترح تقديمها بموجب نافذة المنح العالمية/الإقليمية إلى مراكز دولية تساندها الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية

مذكرة إلى ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي

الأشخاص المرجعيون:

الأسئلة التقنية:

Shantanu Mathur
رئيس أمانة المنح
رقم الهاتف: 2515 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: s.mathur@ifad.org

نشر الوثائق:

Kelly Feenan
مديرة مكتب شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف: 2058 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: gb_office@ifad.org

للموافقة

المحتويات

توصية بالموافقة **1**

الجزء الأول – المقدمة **1**

الجزء الثاني – التوصية **2**

الملاحق

الملحق الأول – المنظمة الدولية للتنوع البيولوجي: تحسين إنتاجية فقراء الريف وصمودهم عن طريق تعزيز الاستفادة من تنوع أصناف المحاصيل في الإدارة المتكاملة للإنتاج ومكافحة الآفات 4

الملحق الثاني – المعهد الدولي لبحوث المحاصيل في المناطق الاستوائية شبه القاحلة: الإدارة المستدامة لأنظمة الإنتاج القائمة على المحاصيل من أجل زيادة الإنتاجية الزراعية في مناطق الزراعة البعلية في آسيا 12

الملحق الثالث – المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية: التعزيز التقني وتعزيز القدرات لأنظمة دعم التحليل الاستراتيجي والمعرفة على المستوى القطري في بلدان أفريقية مختارة 20

توصية بالموافقة

المجلس التنفيذي مدعو إلى الموافقة على التوصيات الخاصة بالمنح المقترح تقديمها بموجب نافذة المنح العالمية/الإقليمية إلى مراكز دولية تساندها الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية كما هي واردة في الفقرة 7.

تقرير رئيس الصندوق بشأن منح مقترح تقديمها بموجب نافذة المنح العالمية/الإقليمية إلى مراكز دولية تساندها الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية

أعرض هذا التقرير والتوصية التالية بشأن ثلاث منح مقترح تقديمها لأغراض برامج البحوث الزراعية والتدريب التي تجريها مراكز دولية تساندها الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية بمبلغ 4.3 مليون دولار أمريكي.

الجزء الأول – المقدمة

1- يوصي هذا التقرير بتقديم دعم من الصندوق إلى برامج البحوث والتدريب التي تجريها المراكز الدولية التالية التي تساندها الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية: المنظمة الدولية للتنوع البيولوجي؛ والمعهد الدولي لبحوث المحاصيل في المناطق الاستوائية شبه القاحلة؛ والمعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية.

2- وترد وثائق المنح المعروضة على المجلس التنفيذي للموافقة عليها في ملاحق هذا التقرير:

(1) المنظمة الدولية للتنوع البيولوجي: تحسين إنتاجية فقراء الريف وصمودهم عن طريق تعزيز الاستفادة من تنوع أصناف المحاصيل في الإدارة المتكاملة للإنتاج ومكافحة الآفات

(2) المعهد الدولي لبحوث المحاصيل في المناطق الاستوائية شبه القاحلة: الإدارة المستدامة لأنظمة الإنتاج القائمة على المحاصيل من أجل زيادة الإنتاجية الزراعية في مناطق الزراعة البعلية في آسيا

(3) المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية: التعزيز التقني وتعزيز القدرات لأنظمة دعم التحليل الاستراتيجي والمعرفة على المستوى القطري في بلدان أفريقية مختارة

3- وتتماشى أهداف برامج البحوث التطبيقية ومضامينها مع الأهداف الاستراتيجية المتطورة للصندوق ومع سياسة تمويل المنح في الصندوق.

4- يتمثل الهدف الاستراتيجي الشامل الذي يوجه السياسة المنقحة لتمويل المنح في الصندوق، التي أقرها المجلس التنفيذي في ديسمبر/كانون الأول 2009، في تشجيع النهج والتكنولوجيات الناجحة و/أو المبتكرة، إضافة إلى السياسات والمؤسسات الداعمة، التي تساند التنمية الزراعية والريفية، من أجل تمكين فقراء الريف نساء ورجالا في البلدان النامية من تحقيق دخول أعلى وتحسين الأمن الغذائي.

5- تسعى السياسة المنقحة إلى تحقيق النتائج التالية: (أ) الترويج للأنشطة الابتكارية وتطوير التكنولوجيات والنهج الابتكارية دعما للمجموعة المستهدفة للصندوق؛ (ب) خلق الوعي واستقطاب التأييد وحوار السياسات ذات الأهمية للسكان الريفيين الفقراء التي تروج لها المجموعة المستهدَفة أو يروَّج لها نيابة عنها؛ (ج) تعزيز قدرة المؤسسات الشريكة على تقديم مجموعة من الخدمات دعما للسكان الريفيين الفقراء؛ (د) تعلُّم الدروس وإدارة المعرفة ونشر المعلومات بشأن القضايا ذات الصلة بالحد من الفقر الريفي التي يجري الترويج لها بين أصحاب المصلحة داخل الأقاليم وفيما بينها.

6- تتماشى البرامج المقترحة مع غاية ونتائج السياسة المنقحة لتمويل المنح في الصندوق، وذلك على النحو التالي:

(1) يتماشى برنامج تحسين إنتاجية فقراء الريف وصمودهم عن طريق تعزيز الاستفادة من تنوع أصناف المحاصيل في الإدارة المتكاملة للإنتاج ومكافحة الآفات تماشيا كاملا مع السياسة المنقحة لتمويل المنح في الصندوق، وهو مهم على وجه الخصوص من أجل تحقيق نتائجها الأربع المتوخاة. كما تتسق المنحة المقترحة مع الإطار الاستراتيجي لعمل الصندوق للفترة 2011–2015، حيث إنها ستسهم في تحقيق أهداف استراتيجية عدة من أهداف الإطار الاستراتيجي، وخصوصا في المجالات التالية: توفير قاعدة موارد طبيعية أكثر صمودا في مواجهة تغير المناخ والتدهور البيئي؛ وتخفيف حدة الفقر عن طريق تحسين التغذية وتعزيز الصمود في بيئة دائبة التغير؛ ودعم منظمات المنتجين الريفيين؛ والتأثير على السياسات والمؤسسات المعنية.

(2) يوفر برنامج الإدارة المستدامة لأنظمة الإنتاج القائمة على المحاصيل من أجل زيادة الإنتاجية الزراعية في مناطق الزراعة البعلية في آسيا دعما لأنشطة البحوث والتنمية المناصرة للفقراء وذلك من خلال الشراكة مع أنظمة البحوث الزراعية الوطنية والمشاريع الممولة بقروض من الصندوق، وذلك باتباع نهج قائم على المشاركة وجعل المزارعين ذوي الحيازات الصغيرة محور الاهتمام، مع إنتاج السلع العامة الدولية في ذات الوقت، والترويج للتنمية الموجهة إلى الأسواق في مجال الزراعة البعلية، وتمكين المزارعين وأسرهم من الحفاظ بشكل مستدام على صمود وإنتاجية أنظمة الدورة الزراعية البعلية وتعزيز الفرص المتنوعة لتوليد الدخل.

(3) يتماشى برنامج التعزيز التقني وتعزيز القدرات لأنظمة دعم التحليل الاستراتيجي والمعرفة على المستوى القطري في بلدان أفريقية مختارة مع السياسة المنقحة لتمويل المنح في الصندوق، ويدعم تحقيق نتائجها الأربع الرئيسة المتوخاة. كما تتسق المنحة المقترحة مع أولويات عمل الصندوق كمؤسسة حيث إنها تدعم بشكل مباشر الأهداف والنتائج المتوخاة في الإطار الاستراتيجي لعمل الصندوق للفترة 2011–2015، وخصوصا عن طريق "تهيئة البيئات المؤسسية والسياساتية التمكينية من أجل دعم الإنتاج الزراعي وشتى الأنشطة غير الزراعية المرتبطة بها" وكذلك عن طريق "تحسين الأطر السياساتية والتنظيمية على كل من المستوى المحلي والوطني والدولي".

الجزء الثاني – التوصية

7- أوصي بأن يوافق المجلس التنفيذي على المنح المقترحة بموجب القرارات التالية:

قرر: أن يقدم الصندوق، بغية تقديم تمويل جزئي لبرنامج تحسين إنتاجية فقراء الريف وصمودهم عن طريق تعزيز الاستفادة من تنوع أصناف المحاصيل في الإدارة المتكاملة للإنتاج ومكافحة الآفات، منحةً لا تتجاوز مليون دولار أمريكي (000 000 1 دولار أمريكي) إلى المنظمة الدولية للتنوع البيولوجي من أجل برنامج مدته ثلاث سنوات وفقاً لشروط وأحكام تكون مطابقةً على نحو أساسي للشروط والأحكام المقدمة إلى المجلس التنفيذي في هذه الوثيقة.

قرر أيضا: أن يقدم الصندوق، بغية تقديم تمويل جزئي لبرنامج الإدارة المستدامة لأنظمة الإنتاج القائمة على المحاصيل من أجل زيادة الإنتاجية الزراعية في مناطق الزراعة البعلية في آسيا، منحةً لا تتجاوز مليون وخمسمائة ألف دولار أمريكي (000 500 1 دولار أمريكي) إلى المعهد الدولي لبحوث المحاصيل في المناطق الاستوائية شبه القاحلة من أجل برنامج مدته أربع سنوات وفقاً لشروط وأحكام تكون مطابقةً على نحو أساسي للشروط والأحكام المقدمة إلى المجلس التنفيذي في هذه الوثيقة.

قرر أيضا: أن يقدم الصندوق، بغية تقديم تمويل جزئي لبرنامج التعزيز التقني وتعزيز القدرات لأنظمة دعم التحليل الاستراتيجي والمعرفة على المستوى القطري في بلدان أفريقية مختارة، منحةً لا تتجاوز مليون وستمائة ألف دولار أمريكي (000 600 1 دولار أمريكي) إلى المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية من أجل برنامج مدته ثلاث سنوات وفقاً لشروط وأحكام تكون مطابقةً على نحو أساسي للشروط والأحكام المقدمة إلى المجلس التنفيذي في هذه الوثيقة.

كانايو نوانزي

رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

المنظمة الدولية للتنوع البيولوجي: تحسين إنتاجية فقراء الريف وصمودهم عن طريق تعزيز الاستفادة من تنوع أصناف المحاصيل في الإدارة المتكاملة للإنتاج ومكافحة الآفات

أولاً – الخلفية

1- تشهد البلدان النامية معظم الفاقد من المحاصيل السنوية العالمية البالغة نسبته 30 في المائة بسبب الآفات والأمراض. فعندما يغرس المزارعون أصناف المزروعات التي تتسم بدرجة واحدة من الصمود أمام آفة أو مرض ما، يمكن أن تصبح المحاصيل عرضة لهجمات الجراثيم المسببة للأمراض وهي جراثيم قادرة على التغلب على المقاومة، ومن ثم يمكن أن تظهر الأوبئة. وهناك برامج توليد هدفها إنتاج اصناف جديدة والاستعاضة عن الأصناف التي فقدت قدرتها على المقاومة، ولكن تكلفة صيانة النظام الحالي تكلفة عالية، وخصوصا على البلدان النامية.

2- إن تنويع أصناف المحاصيل، بما في ذلك ما يرتبط بذلك من معارف أصلية وغيرها من المعارف مما اكتسبه المزارعون من أجل الحفاظ على هذا التنوع، هو واحد من أصول جد قليلة متاحة لفقراء المزارعين في البلدان النامية من أجل الوفاء باحتياجات سبل رزقهم. فهؤلاء المزارعون ذوو الحيازات الصغيرة العاملون في البلدان النامية، الذين يشكلون من 40 إلى 60 في المائة من فقراء الدولار الواحد الريفيين في العالم (نسبة السكان الذين يعيش الفرد منهم على أقل من دولار واحد في اليوم)، لا يزالون يعتمدون على التنوع الوراثي المحلي للمحاصيل وما يرتبط به من معارف في سعيهم إلى البقاء. ولا يزال استخدام هذا التنوع في أصناف المحاصيل التقليدية جزء من استراتيجية مكافحة الأمراض في الأنظمة القائمة على التنوع الوراثي.

3- ويعني تمكين المزارعين الذين يعانون شح الموارد من أجل توليد أصناف من المحاصيل أو مجموعات من أصناف المحاصيل تكون أقل عرضة للسلالات الجديدة من الجراثيم المسببة للأمراض أو أقل عرضة للتحولات في الجراثيم الحالية والحفاظ على هذه الأصناف أو مجموعات الأصناف، كجزء من استراتيجية الإدارة المتكاملة للإنتاج ومكافحة الآفات، أن تصبح أنظمة الإنتاج التي يتبعها هؤلاء المزارعون أكثر صمودا أمام التغيرات في أوضاع تفشي الآفات والأمراض، مما يعزز قدرة المزارعين على التكيف في أنظمة الإنتاج المحلي السائدة لديهم لتوقي التغير البيئي غير المتوقع. وهذا من شأنه ليس فقط تقليص الخسائر الحالية في المحاصيل والحفاظ على استقرار الغلة، بل أيضا تقليص مخاطر التعرض للمخاطر الوراثية أو التعرض لاحتمالات الأضرار التي تلحق بالمحاصيل مستقبلا. وعن طريق تزويد الأسر الريفية والعاملين في خدمات الإرشاد الزراعي ببديل عن مبيدات الآفات، التي يشكل العديد منها أخطارا على الصحة، سوف يقلص المزارعون احتياجهم إلى المدخلات الكيميائية باهظة التكلفة.

ثانياً – الأساس المنطقي والأهمية بالنسبة للصندوق

4- يشهد استخدام مبيدات الآفات زيادة مستمرة في شتى أرجاء العالم، مما يؤدي إلى آثار شديدة الضرر على الصحة البشرية وسلامة البيئة. ويتحمل المجتمع المعني تكلفة عالية في مكافحة الأوبئة عند وقوعها، ويتمثل ذلك على السواء فيما يتعين حشده من الموارد اللازمة لمكافحة تلك الأوبئة أو الموارد اللازمة للتعويض عن خسائر الغلة التي يتحملها المجتمع. وفي حال البلدان النامية والمزارعين الذين يعانون من شح الموارد، عادة ما لا يكون في الإمكان

تقديم التعويض الذي يأخذ شكل تأمين على المحصول. فمبيدات الآفات باهظة التكلفة بدرجة مفرطة على فقراء المزارعين، وأما استخدامها بشكل غير ملائم فيلحق الضرر بالصحة البشرية وباستقرار التوازن البيئي.

5- في عام 2002 اجتمع فريق من الخبراء الدوليين والوطنيين من **الصين وإكوادور والمغرب وأوغندا** لمناقشة أفكار بشأن كيفية استخدام تنوع أصناف المحاصيل وفق الأساليب التقليدية والحديثة على السواء ضمن استراتيجيات إنتاج المحاصيل ومكافحة الآفات بهدف تقليص الأضرار التي تلحق بالمحاصيل في الآونة الراهنة من جراء الآفات والأمراض وتقليص احتمالات ما يمكن أن تسببه الآفات والأمراض من أضرار في المستقبل. ويضم كل من البلدان الأربعة سالفة الذكر مناطق لها أهميتها من حيث التنوع التقليدي في المحاصيل بالنسبة لستة محاصيل مستهدفة هي: (1) الأرز، (2) الذرة، (3) الشعير، (4) الفاصولياء (5) الفول (6) الموز ولسان الحمل،[1] ولدى كل واحد من هذه البلدان أنواع مختلفة من المقاومة أمام الآفات والجراثيم الرئيسية المسببة للأمراض في أصناف محاصيله المحلية، وتجري مكافحة تلك الآفات والجراثيم وفق أنظمة زراعة تقليدية. وتعتبر المحاصيل الستة المستهدفة محاصيل غذاء رئيسية لشرائح كبيرة من الفقراء في العالم النامي، ويعتبر استقرار غلتها عاملا مهما في تحقيق الأمن الغذائي للفقراء في هذه البلدان. ويشترك كل من البلدان الأربعة المختارة في اثنين على الأقل من المحاصيل المستهدفة مع واحد من البلدان الأخرى في المجموعة، وهو ما يربط تنوع المراكز الأساسية للتنوع بالمراكز الثانوية.

6- إبان السنوات الثماني المنصرمة، قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/مرفق البيئة العالمية والوكالة السويسرية للتنمية والتعاون وشعبة إنتاج النباتات وحمايتها التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة بتمويل الأنشطة التالية : (1) استقصاء معارف المزارعين وممارساتهم؛ (2) إجراء تجارب على التهجين الميداني في المزارع؛ (3) إجراء تجارب ميدانية ومختبرية؛ (4) إجراء تحليل اقتصادي للمفاضلات بين استخدام إمكانيات المورثات الخاصة بالمحاصيل وبين استخدام طرق المكافحة الأخرى الرامية إلى تقليص الأضرار التي تسببها الآفات والأمراض؛ (5) إجراء تحليلات للتنظيمات القانونية والسياسات والمؤسسات باستخدام واحدة من طرق تحليل أطر السياسات التي وضعها الشركاء. أما المرحلة السابقة من هذا البرنامج فقد سبق أن ووفق عليها كجهد يستمر على امتداد خمس سنوات، ولكن التمويل الذي قدم بالفعل غطى ثلاث سنوات من الأنشطة المقررة فقط بسبب القصور غير المتوقع في موارد مرفق البيئة العالمية. وقد أجري لهذا البرنامج تقييم خارجي منهجي من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/مرفق البيئة العالمية؛ وقد تمثلت التوصية الرئيسية في ذلك التقييم بتقديم التمويل لمرحلة ثانية من المشروع.[2]

[1] اختيرت مجموعة المحاصيل هذه أيضا بهدف تمثيل أنظمة الزراعة المختلفة (سواء عن طريق التلقيح التهجيني، والتهجين الجزئي، والتلقيح الذاتي، والاستنساخ)، حيث يتوقع أن تكون الاختلافات بين الأصناف أقل بروزا في حال المحاصيل الملقحة تلقيحا تهجينيا مقارنة بالمحاصيل الملقحة تلقيحا ذاتيا. وقد اتبعت في شأن الموز ولسان الحمل، نتيجة لكونهما نباتين عقيمين، استراتيجية في تحسين المحصول تقوم على الاستنساخ، حيث يقوم المزارعون بمعظم أنشطة إنتاج الأصناف المختارة. وتشمل الآفات والجراثيم المسببة للأمراض ما يتحدد منها بتأثير المورثات الرئيسية والفرعية (أي ما إذا كانت المقاومة يوفرها عنصر مورث واحد أو تركيبة من العناصر الوراثية)، وكذلك الآفات والجراثيم المسببة للأمراض التي تعيش في البذور أو تعيش في التربة أو يحملها الهواء، والجراثيم المسببة للأمراض أو الآفات التي تؤثر على مختلف أجزاء النبات (سواء الجزء المعرض للهواء أو الجذور). وفضلا على ذلك، شملت الدراسة أيضا دورات حياة الآفات الرئيسية ودورات الأمراض الرئيسية التي تؤثر على هذه المحاصيل. وبذلك تعتبر العلاقات بين النبات الحاضن والآفة وبين النبات الحاضن والجرثوم المسبب للمرض ضمن هذا البرنامج ممثلة لمجموعة من التفاعلات أكبر بكثير، مما يسمح بتوسيع نطاق الدراسة.

[2] شددت الجهة التي اضطلعت بالتقييم على أنه ما لم تنفذ مرحلة ثانية من هذا المشروع" "فإن هناك قدرا كبيرا من العمل المهم سوف يضيع مع تواضع إمكانية تحقيق الاستفادة. الكاملة من كثير من المحاولات والتجارب والتدريب وأنشطة الاتصال المباشر والتحليلات التي بدأها المشروع ونفذها على امتداد سنواته الثلاث الأولى."

7- تتماشى المنحة المقترحة تماشيا كاملا مع السياسة المنقحة لتمويل المنح في الصندوق، وهي مهمة على وجه الخصوص من أجل تحقيق النتائج الأربع المتوخاة في السياسة المنقحة. كما تتسق المنحة المقترحة مع الإطار الاستراتيجي لعمل الصندوق للفترة 2011–2015، حيث إنها ستسهم في تحقيق أهداف استراتيجية عدة من أهداف الإطار الاستراتيجي. وأما من حيث المجالات المتخصصة، فإن المنحة المقترحة مهمة جدا في مجالات الموارد الطبيعية (التنوع البيولوجي) والتكيف مع تغير المناخ وتنمية المهارات التقنية ودعم منظمات المنتجين الريفيين.

ثالثاً – البرنامج المقترح

8- تنصب الغاية الشاملة لهذا البرنامج على تحقيق الاستدامة في إنتاج الغذاء وتحسين سلامة نظام التعادل البيئي من خلال تحسين استخدام التنوع الوراثي المحصولي في نظام الإنتاج. أما الأهداف المحددة الثلاثة التي يتوخاها البرنامج فتتمثل فيما يلي:

- تحسين إنتاجية المحاصيل لدى فقراء المزارعين من الرجال والنساء بتقليص خسائر المحاصيل الناجمة عن الأضرار التي تسببها الآفات والأمراض عن طريق زيادة إتاحة واستخدام التنوع الوراثي المحصولي في أنظمة الإنتاج التي يطبقها المزارعون؛
- تقليص مخاطر تعرض المحاصيل في حقول المزارعين لهجمات الآفات والأمراض مستقبلا؛
- تخفيض التكاليف التي يتحملها المزارعون ذوو الحيازات الصغيرة عن طريق استخدام التنوع الوراثي المحصولي في نظام الإنتاج باعتباره بديلا ممكنا لتقليص استخدام مبيدات الآفات أو للإحلال محل استخدام مبيدات الآفات.

9- **المجموعة المستهدفة** والمستفيدون الرئيسيون هم المجتمعات المحلية ومجتمعات الشعوب الأصلية والأقليات العرقية في الصين وإكوادور والمغرب وأوغندا. وتعتبر الباحثات وصانعات القرار من المستفيدين الرئيسيين، حيث يسعى البرنامج جادا إلى إيجاد من يتولى منهن أدوار القيادة والإدارة والبحث في البرنامج. أما المزارعون فهم من المستفيدين المباشرين من استخدام التنوع الوراثي المحصولي ومنفذيه في أنظمتهم الإنتاجية، وتعتبر مشاركتهم ذات أهمية بالغة للبرنامج – سواء كمنفذين أو كصانعي قرارات يساعدون على إرساء أنشطة البحث والتطوير. كذلك فإن المزارعين والعاملين في ميدان الإرشاد الزراعي والمؤسسات التعليمية المحلية والمنظمات القائمة على مستوى المجتمعات المحلية سوف تستفيد من الشراكات الممثلة لهم المقامة بينهم وبين الباحثين المحليين والوطنيين.

10- وستكون مدة البرنامج ثلاث سنوات، وسيتألف من ثلاثة مكونات رئيسية هي كما يلي:

- **الممارسات والإجراءات التي تحدد التنوع الوراثي المحصول وتستخدمه استخداما أمثل من أجل تقليص ضغوط الآفات والأمراض.** وفق هذا المكون، سيتعاون العلماء والمزارعون في اختبار الممارسات والإجراءات التي تستخدام التنوع الوراثي المحصولي بهدف تقليص هذه الضغوط.
- **تعزيز القدرات المناصرة للفقراء وتعزيز قيادة المزارعين وغيرهم من أصحاب المصلحة في استخدام التنوع الوراثي المحصولي لمكافحة الآفات والأمراض.** يستمر هذا المكون في بناء القيادات والقدرات لدى مجتمعات الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية من أجل تمكين تلك المجتمعات من المشاركة

بقدر أكثر فعالية في منتديات صنع القرارات المحلية والوطنية، بما في ذلك تحقيق زيادة فعالة في عدد النساء المضطلعات بأدوار الإدارة والبحوث وصنع القرار.

- **توسيع نطاق الطرق التي تعتمد اعتمادا مكثفا على التنوع الوراثي الرامية إلى تقليص الأضرار التي تلحق بالمحاصيل وتقاسم المنافع المتحققة.** يركز هذا المكون على تنفيذ الأعمال الرامية إلى دعم توسيع نطاق هذه الطرق من أجل الحد من الأضرار التي تسببها الآفات والأمراض وتقاسم المنافع الناتجة عن ذلك.

11- يكمل هذا النهج ممارسات واستراتيجيات الإدارة المتكاملة للإنتاج ومكافحة الآفات ويوسع نطاقها عن طريق استخدام وإدارة أصناف المحاصيل التقليدية ذاتها كمورد أساسي، مما يمكن المزارعين من الحفاظ على استخدام التنوع ضمن الصنف الواحد في أصنافهم. ويجري الآن تطوير التقانات والنهج المستخدمة وسوف يتم توسيع نطاقها وتكرار تطبيقها على مناطق ومحاصيل تتخطى المناطق والمحاصيل المختارة لهذا البرنامج. وسوف يتسنى توسيع نطاقها عن طريق التعاون مع شبكة مدارس المزارعين الحقلية التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، وعن طريق الروابط مع برامج الإرشاد الزراعي والبيئي الوطنية من خلال برنامج المكافحة المتكاملة للآفات المندرج ضمن نظام الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية ككل (www.spipm.cgiar.org) والمكون الخاص بخدمات التوازن البيئي في برنامج البحوث لمجمع الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية عن المياه والأراضي ونظم التوازن البيئي (http://www.iwmi.cgiar.org/CRP5/BB7.aspx).

رابعاً – المخرجات والفوائد المتوقعة

12- سوف يحقق البرنامج المخرجات الثلاثة الرئيسية التالية:

- **الممارسات والإجراءات التي تستخدم التنوع الوراثي للمحصول استخداما أمثل من أجل تقليص ضغوط الآفات والأمراض،** وهي تتألف مما يلي: (1) تقييم الممارسات الجارية والمواد المحصولية المحلية المستخدمة لدى المزارعين التي تقلص أضرار الآفات والأمراض والترويج لتلك الممارسات والمواد؛ (2) توليد تركيبات أصناف من المحاصيل أو مجموعات من أصناف المحاصيل تكون غير متطابقة في مقاومتها للآفات والأمراض؛ (3) تحقيق التكامل بين الإجراءات المحلية المتبعة في توليد الأصناف المقاومة للآفات والأمراض وبين ممارسات المزارعين في الاختيار والمواد المستخدمة محليا وممارسات التوليد القائمة على المشاركة من أجل تحسين السمات الاخرى للإنتاج والجودة (بما في ذلك المذاق ونوعية الحبة) في الأصناف المحلية المقاومة للآفات والأمراض ورفض الأصناف المطوعة محليا غير المقاومة للآفات والأمراض.

- **تعزيز قدرات المزارعين وغيرهم من أصحاب المصلحة في استخدام التنوع الوراثي المحصولي لمواجهة ضغوط الآفات والأمراض.** ويعني ذلك بناء مهارات القيادة وقدراتها لدى مجتمعات الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية من أجل تمكين تلك المجتمعات من المشاركة بقدر أكثر فعالية في منتديات صنع القرارات المحلية والوطنية، بما في ذلك تحقيق زيادة فعالة في عدد النساء المضطلعات بأدوار الإدارة والبحوث وصنع القرار. ويوجه هذا المشروع القدرات ومهارات القيادة على وجه التحديد

لصالح مؤسسات "المستوى الأوسط"، أي المعاهد التعليمية والتقنية ومعاهد البحوث المحلية أو الميدانية.

- **الأعمال الداعمة لاعتماد طرق تعتمد اعتمادا مكثفا على التنوع الوراثي الرامية إلى الحد من الأضرار التي تسببها الآفات والأمراض وتقاسم المنافع المتحققة من تلك الطرق.** ويشمل هذا ما يلي: (1) حزم برامج الإرشاد الزراعي التي تحتوي على التنوع الوراثي المحصولي؛ (2) تحسين إمكانية الحصول على البذور وغيرها من مواد الغرس الثرية بعناصر التنوع وتعزيز إمكانية الحصول عليها؛ (3) تطويع المقررات التعليمية بحيث يدرج فيها استخدام التنوع الوراثي المحصولي المحلي؛ (4) وضع بروتوكولات لتقاسم المنافع تسري على المواد الوراثية والطرق الجديدة المتبعة في إدارة التنوع الوراثي فيما بين تجمعات المزارعين والبرامج الوطنية المعنية.

13- أما النواتج الرئيسية المتوخاة من المخرجات التي يولدها المشروع فتتمثل فيما يلي:

- زيادة حجم رأس المال البشري من المزارعين من الرجال والنساء من أجل تحسين دخلهم عن طريق تنمية المهارات والمعرفة وتهيئة بيئة مواتية لاستخدام التنوع الحيوي المحصولي من أجل تقليص الفاقد من المحاصيل الذي تسببه الآفات والأمراض.
- توفير الدعم من مديري الموارد الطبيعية الوطنيين للشراكات مع صغار المزارعين ممن يستخدمون التنوع الحيوي المحصولي من أجل تخفيض تعرض أنظمتهم الإنتاجية للمخاطر وإرساء شراكات معهم والترويج لمواصلة الإنتاجية عن طريق تعزيز أنظمة التوزان البيئي.
- توفير الدعم لأنظمة الإنتاج الأقل اعتمادا على المدخلات الخارجية عن طريق السياسات والتدابير القانونية والحوافز.

خامساً – ترتيبات التنفيذ

14- يستند هيكل إدارة وتنفيذ البرنامج إلى السياسات الوطنية والبنية التنظيمية لدى كل من البلدان المعنية. ووحدة إدارة البرنامج لها مدير برنامج قطري، ومدير تنفيذي قطري للبرنامج، ومساعد قطري للبرنامج ومستشارون تقنيون ومواضيعيون. ووحدات إدارة البرنامج القطرية تمارس مهامها بالفعل في كل بلد. كما أن الشركاء القطريين شكلوا بالفعل لجانا على المستوى القطري وأخرى ميدانية في كل بلد من أجل تحسين التنسيق بين أنشطة البرنامج، وهي كما يلي: لجنة توجيهية وطنية، ولجنة تنسيق ميدانية، وأفرقة وطنية من الخبراء التقنيون والمواضيعيون وأفرقة ميدانية. وقد عملت هذه اللجان بانتظام على امتداد السنوات الثلاث المنصرمة واجتمع كل منها مرة على الأقل سنويا.

15- سوف تتولى المنظمة الدولية للتنوع البيولوجي مهام الوكالة التنفيذية على المستوى العالمي. وسوف تتولى الإشراف على إدارة البرنامج العالمية القائمة في مقرها الرئيسي بمدينة روما يدعمها في ذلك موظفون في مكاتبها الإقليمية. وسوف تتبع إدارة البرنامج العالمية للإدارة الشاملة من قبل منسق مشروعات التنوع البيولوجي الزراعي ومشروعات التوازن البيئي. وتتولى هذه المنظمة المسؤولية وتتحمل المساءلة أمام الصندوق عن أموال المنحة المحولة إلى

الشركاء المنفذين، بما في ذلك تقديم تقارير مراجعة حسابات موحدة. وسوف يظهر ذلك أيضا في اتفاقات (مذكرات تفاهم) الشركاء التي تعقد بين الطرف المتلقي للمنحة وبين شركائه المنفذين.

16- وقد أنشئت لجنة توجيهية دولية. وتضم عضوية تلك اللجنة ممثلين عن وحدات إدارة البرنامج القطرية (هم مديرو المشروع القطريون)، والمنظمة الدولية للتنوع البيولوجي (باعتبارها الوكالة التنفيذية)، وممثلين عن الشركاء الدوليين (وهم منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وجامعة ولاية واشنطن بالولايات المتحدة). وتشمل مسؤوليات اللجنة التوجيهية الدولية ما يلي: استعراض التقدم المحرز والتقارير المالية والتقارير المرحلة الموجزة السنوية، وتوفير الإرشادات على مستوى السياسات للبرنامج، ومساعدة وحدات إدارة البرنامج على إرساء الروابط مع المشاريع الأخرى المعنية، والإرشادات العامة المتعلقة بتنفيذ البرنامج.

17- وقد أنشئت لجان توجيهية وطنية، وهي تتولى المسؤولية عما يلي: الموافقة على تخطيط البرنامج ورصده على المستوى الوطني؛ واستعراض التقدم المحرز والتقارير المالية والتقارير المرحلة الموجزة السنوية؛ وإسداء المشورة إلى وحدة إدارة المشروع الوطنية بشأن المشكلات التي تعترض التنفيذ واقتراح التعديلات المناسبة على خطة العمل اللاحقة. وتضم اللجان التوجيهية الوطنية ممثلين عن كل من: وزارات الزراعة والبيئة، والوكالات المنفذة الوطنية، بما في ذلك مديرو المشروع القطريون، والمؤسسات المحلية، والمنظمات غير الحكومية، ومنظمات المزارعين و/أو المزارعين. وسوف يدعى موظفو الصندوق القطريون للمشاركة في اجتماعات اللجان التوجيهية الوطنية.

سادساً - التكاليف الإشارية للبرنامج وتمويله

18- تبلغ التكلفة الكلية لهذا البرنامج الذي يغطي فترة ثلاث سنوات 3.09 مليون دولار أمريكي، منها مليون دولار مطلوب من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية. وقد ورد بالفعل دعم تشاركي نقدا وعينا من البلدان الشركاء وهم الصين وإكواردور والمغرب وأوغندا. وإضافة إلى ذلك، تلقى الصندوق تأكيدات بالمشاركة في التمويل من الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون. وتلقى الصندوق مشاركة في التمويل مقدارها 000 500 دولار أمريكي من برنامج الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية المشترك بين المفوضية الأوروبية والصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

موجز الميزانية وخطة التمويل

(بآلاف الدولارات الأمريكية)

رقم	فئة الإنفاق	الصندوق	التمويل المشترك
1	الموظفون	120	251
2	الاستشارات	14	29
3	تكاليف السفر	53	111
4	العقود المبرمة مع البلدان الشركاء	560	1 170
5	التدريب والزمالات	14	29
6	المؤتمرات والاجتماعات	43	90
7	التوريدات والخدمات	52	109
8	المنشورات	14	29
	المجموع الفرعي	870	1 818
9	النفقات العامة	130	272
	المجموع الكلي	**1 000**	**2 090**

ملحوظة: كل الأموال المندرجة تحت بند الموازنة المعنون "العقود المبرمة مع البلدان الشركاء" هي أموال محولة إلى وحدات إدارة المشروع القطرية بموجب الاتفاقات المعتادة. أما الأموال المندرجة تحت بندي "التدريب والزمالات" و"المؤتمرات والاجتماعات" فهي أموال تستخدم لتغطية الأنشطة الإقليمية والعالمية التي تنطوي على مشاركة من البلدان الشركاء.

Results-based logical framework

	Objectives-hierarchy	Objectively verifiable indicators	Means of verification	Assumptions
Goal	Sustain food production and improve ecosystem health through improved use of crop genetic diversity within the production system	• 10% of the families in 31 indigenous communities have a more stable food supply of project crops. Diversity-rich practices substitute pesticide use in 31 local and indigenous communities.	Project reports that include quantification of reduced crop loss and cost savings from reduced pesticide use.	Stable and favourable political environment Committed policy makers and partners
Objectives	(1) Improve crop productivity for poor women and men farmers, by reducing crop loss from pest and disease damage through the increased availability and use of crop genetic diversity within the farmers' production systems. (2) Reduce genetic vulnerability of crops to future pest and disease attacks in smallholder farmers' fields. (3) Reduce smallholder farmers' costs, through the use of crop genetic diversity in the production system, as a viable alternative to reduce or substitute for pesticide use	• Crop losses reduced by 10% from reduced disease and pest damage for at least 20% of the farms in project sites. • Increased number of different landraces with different resistance available to farmers • A portfolio of diversity-rich practices provide alternatives to pesticide use to minimize crop damage in project sites.	Report comparing baseline data to final project survey data	Target crop host resistance exists/available in countries Farmers, stakeholders open to adoption of diversity-rich approaches
Outputs	(1) Practices and procedures that optimally use crop genetic diversity to reduce pest and disease pressure (2) Enhanced capacity of farmers and other stakeholders to use local crop genetic diversity to manage pest and pathogen pressures (3) Actions that support the adoption and benefit sharing of genetic diversity-rich methods for limiting damage caused by pests and diseases.	• At least two diversity-rich practices or options developed for each of the six target crops • Damage abatement framework in place to estimate the value of diversity-based approach • Farmer associations per site, and 2 male and female farmer representatives in decision fora • Breeding programmes have increased use of local-diversity and indigenous knowledge. • Benefit sharing mechanisms among farmer communities and national programs adopted	Technical reports of field trials of diversity-rich options Published manual Report and papers from involved partners Community feedback Training manuals, lecture notes and presentations Extension service packages Policy guidelines	Decision makers are open to adoption of diversity-rich approaches to manage pest and disease damage Commitment of the project partners is ensured and farmers are receptive.
Key Activities	(1) Identify/evaluate/promote farmers' practices, local crop materials (2) Develop intra-specific mixtures and participatory resistance breeding using farmer selection practices (3) Increase gender equity in project management (4) Enhance leadership and knowledge of farmers to take decisions on pest and disease management (5) Reinforce local farmer organizations in seed activities and increase access to diversity-rich seeds (6) Build local institutional capacity to sustain activities (7) Devise agricultural extension packages that contain local crop genetic diversity (8) Establish benefit-sharing protocols for genetic material and new methods of diversity management.	• Number of farmer practices evaluated, mixtures developed, and participatory plant breeding experiments. • Number of women and men in leadership courses, and technical courses on pest and disease management. • Number of diversity fairs, community seed banks, farmer cross site visits. • Number of revised extension packages • Number of benefit sharing mechanisms developed	Project reports, project brochures, Project WEB site.	Commitment of the project partners is ensured and farmers are receptive.

المعهد الدولي لبحوث المحاصيل في المناطق الاستوائية شبه القاحلة: الإدارة المستدامة لأنظمة الإنتاج القائمة على المحاصيل من أجل زيادة الإنتاجية الزراعية في مناطق الزراعة البعلية في آسيا

أولاً – الخلفية

1- سيكون من الضروري تحقيق زيادة تبلغ 70 في المائة في إنتاج الغذاء من أجل الوفاء بطلب سكان العالم الذين يشهدون نموا مستمرا، حيث يتوقع أن يصل عددهم إلى 9.1 مليار نسمة بحلول عام 2050. أما في البلدان النامية، فإن 80 في المائة من الزيادة اللازمة في الإنتاج سوف يتعين أن تأتي من تحقيق زيادة في الغلة وكثافة المحاصيل بينما يتعين أن يأتي 20 في المائة منها فقط من توسيع رقعة الأراضي القابلة للزراعة. والنطاق المتاح لزيادة رقعة الأراضي القابلة للزراعة في آسيا جد محدود. فالزراعة البعلية، التي تمارس على ما يفوق 80 في المائة من مساحة الأراضي المزروعة في العالم وتولد في الوقت الراهن قرابة 60 في المائة من الغذاء الأساسي للعالم، سوف يتعين أن تقوم بدور أكبر في كفالة الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية مستقبلا، لا سيما في البلدان النامية. غير أن تدني إنتاجية هذه الأراضي واختلاف إنتاجيتها يمثلان مصدر قلق بالغ وسببا من أسباب الفقر الريفي.

2- ومن بين السكان البالغ عددهم 1.4 مليار نسمة الذي يعيشون في المناطق المدارية شبه القاحلة، هناك 560 مليون نسمة (أي 40 في المائة منهم) يصنفون في عداد الفقراء بينما يقطن 70 في المائة من الفقراء في مناطق ريفية. وكل زيادة تبلغ 1 في المائة في الإنتاجية الزراعية العالمية تؤدي إلى انخفاض في نسبة من يعيشون على أقل من دولار أمريكي واحد في اليوم يتراوح بين 0.6 في المائة و1.2 في المائة. فإذا كان يراد استئصال شأفة الفقر الريفي، فإنه يلزم تحسين الإنتاجية الكلية وتحسين استدامة الزراعة البعلية.

3- طورت المشاريع الممولة بمنح من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، التي نفذها المعهد الدولي لبحوث المحاصيل في المناطق الاستوائية شبه القاحلة في الماضي القريب، تكنولوجيات زراعية جديدة أو أدخلت تحسينات على تكنولوجيات زراعية قائمة تناسب المناطق شبه القاحلة. وتشمل تلك التكنولوجيات ما يلي: توليد أصناف محاصيل تتحمل الجفاف؛ وتطوير تكنولوجيات إنتاج منخفضة التكلفة؛ واستحداث مواسم زراعية جديدة (مثل زراعة الفول السوداني الصيفي في الهند، وزراعة الفول السوداني في موسم يشغل جزء من الصيف وجزء من الخريف في فييت نام)؛ وإدخال محاصيل جديدة (مثل الحمص الكابلي في مناطق الهند القبلية، والفول السوداني في نيبال) واستحداث أنظمة جديدة للدورة الزراعية (مثل زراعة باقلاء المنغ في فترات إراحة الأرض التي تزرع الأرز كمحصول واحد وزراعة فول الصويا في موسم الإراحة الشتوية في فييت نام) وكلها تكنولوجيات تحمست المنظمات غير الحكومية الشريكة والمزارعون المعنيون لتطبيقها وتوسيع نطاقها. ومن الضروري تكرار هذه وغيرها من التكنولوجيات التي تخفف آثار تغير المناخ وتوسيع نطاقها في المشاريع الجارية والمستقبلية التي تمول بقروض من الصندوق في الأراضي شبه القاحلة.

4- تعتبر الثروة الحيوانية هي شريان الحياة للملايين من الفقراء ذوي الحيازات الصغيرة في البلدان النامية. والترويج لنظام خليط يجمع بين زراعة المحاصيل وتربية الثروة الحيوانية يمكن أن يحدث أثرا مهما على الفقر الريفي وأن

يكفل أمن سبل الرزق. غير أنه حتى يتسنى تعزيز دمج زراعة المحاصيل وتربية الثروة الحيوانية، من الضروري تكثيف أنظمة الزراعة البعلية وتعزيز إنتاجيتها من أجل تحاشي حالات نقص العلف المتكررة سنويا وإنتاج ما يكفي من العلف الجاف (بقايا المحاصيل) من أجل دعم الثروة الحيوانية إنتاجية وربحا.

ثانياً – الأساس المنطقي والأهمية بالنسبة للصندوق

5- هناك تحديات مستجدة تضع ضغوطا هائلة على الزراعة البعلية المجهدة والمنهكة بالفعل. ومن بين هذه التحديات الاختلاف من سنة إلى أخرى في كم وتوزيع الأمطار، وهو ما يمكن أن يشكل أكبر خطر يتهدد استدامة الزراعة البعلية. وعن طريق تقدير احتمالات التعرض لمخاطر الجفاف على المستوى الجزئي وإبلاغ ذلك التقدير إلى المزارعين مقدما، يمكن تحسين الاستعداد لمواجهة الجفاف، وهو ما يقلل إلى أدنى حد من آثاره المعاكسة.

6- واستخدام الزراريع التي تتحمل الجفاف لا يؤدي فقط إلى تعزيز إنتاجية الأنظمة الزراعية وإنما يؤدي كذلك الى تقليص اختلاف الغلة في الظروف المناخية المعاكسة. وقد أشارت دراسة أجراها مؤخرا المشروع رقم 954 في مقاطعة أنانتابور في الهند، وهو مشروع ممول بمنحة من الصندوق، إلى تحقيق زيادة في الغلة نسبتها 23 في المائة وانخفاض في اختلاف الغلة بنسبة 30 في المائة وزيادة في صافي العائد بلغت 36 في المائة للهكتار الواحد من استخدام زريعة الفول السوداني التي تتحمل الجفاف رقم ICGV 91114 التي أنتجها مقارنة بالصنف المحلي TMV 2. وقد بلغت المساحة المزروعة بهذا الصنف في المقاطعة المذكورة 35 في المائة من المساحة المزروعة، وتعتبر القيمة السنوية لمجموع المنافع المتحققة من اعتماد الزريعة ICGV 91114 قيمة ضخمة – إذ بلغت 694 مليون روبية هندية عند سعر خصم يبلغ 5 في المائة، بينما بلغت 508 ملايين روبية هندية عند سعر خصم يبلغ 8 في المائة. وقد تم تسجيل مشاهدات إحصائية مشابهة في فييت نام.

7- يعتبر صغار المزارعين أكثر عزوفا عن تحمل المخاطر، وهم يستفيدون من اعتماد الأصناف المحسنة التي تتحمل الجفاف أكثر من استفادة كبار المزارعين الأقل عزوفا عن المخاطر من اعتماد تلك الأصناف. فالتكنولوجيات والسياسات التي تقلص مخاطر الإنتاج يمكن أيضا أن تقلص مخاطر تعرض المزارعين ذوي الحيازات الصغيرة لمخاطر المصاعب الاقتصادية والفقر وسوء التغذية.

8- يركز برنامج المنحة المقترح على البحوث المناصرة للفقراء التي تعالج التحديات البازغة التي تزيد من المخاطر وجوانب الضعف التي يواجهها المزارعون ذوو الحيازات الصغيرة، وخصوصا في الأراضي شبه القاحلة، وذلك باتباع نهج المشاركة في تصميم البحوث وتعميم التكنولوجيات. والتكيف مع تغير المناخ عن طريق استخدام أنظمة الإنتاج القائمة على المحاصيل الصامدة أمام تغير المناخ – مما يعزز جوانب التآزر والتكامل بين المحاصيل عن طريق انتقاء محاصيل ذات بنى وراثية مناسبة وتكنولوجيات إنتاج منخفضة التكلفة وكفاءة البذور المستخدمة على المستوى المحلي وربط المزارعين ذوي الحيازات الصغيرة بالاسواق – كلها لا تؤدي فقط إلى تعزيز إنتاج وإنتاجية الزراعة البعلية، بل أيضا تنقلها إلى أعلى، وذلك من مستوى زراعة الكفاف إلى زراعة شبه تجارية. وبناء القدرات لدى أنظمة البحوث الزراعية الوطنية ومن أجل تمكين الأسر العاملة في زراعة الحيازات الصغيرة عن طريق المعرفة، وتمكين تلك الأسر من اتخاذ قرارت واعية، سوف يحقق شوطا طويلا صوب تعزيز إنتاجية الزراعة البعلية تعزيزا مستداما وبذلك يحسن سبل الرزق أمام المزارعين الفقراء.

9- وتمشيا مع الأولويات الاستراتيجية الواردة في خطة العمل الاستراتيجية لشعبة آسيا والمحيط الهادئ بالصندوق، يعالج هذا البرنامج الممول بمنحة من الصندوق القضايا المتعلقة بالمخاطر وجوانب الضعف التي يواجهها فقراء الريف من جراء تغير المناخ في المناطق الزراعية بالأراضي شبه القاحلة في اقاليم مختارة في الهند ولاو ونيبال وفيت نام. وفي الوقت ذاته، سوف تساهم قوة الروابط مع مشاريع الاستثمارات والمنح المدعمة بموارد الصندوق وأفرقة إدارة البرامج القطرية في تحقيق الأهداف المحددة الرئيسية التي وضعتها البلدان المشاركة.

ثالثاً – البرنامج المقترح

10- تتمثل الغاية الشاملة لهذا البرنامج في تحسين رفاه سكان الريف من الرجال والنساء المشتغلين بالزراعة البعلية في الهند ولاو ونيبال وفييت نام من خلال استدامة الإنتاجية وتعزيزها وتنويع فرص توليد الدخل. أما الأهداف المحددة لهذا البرنامج فتتمثل فيما يلي: (1) إحداث تحول في أنظمة الدورة الزراعية المتبعة حاليا في الزراعة البعلية وهي أنظمة تتسم بتدني الإنتاجية في الأقاليم المستهدفة بالبلدان الشركاء صوب اعتماد أنظمة دورة زراعية صامدة عالية الإنتاجية، وذلك عن طريق تطبيق ابتكارات تكنولوجية زراعية ملائمة سهلة الاستخدام من قبل المزارعين؛ (2) تقديم خدمات المبتكرات الفنية إلى شركاء المشاريع وتعزيز قدراتهم وخبراتهم من أجل دعم التنمية الزراعية في الأراضي شبه القاحلة؛ (3) الترويج للتنمية الموجهة لتلبية طلب الأسواق والتي تطال منافعها الجميع في مجال الزراعة البعلية؛ (4) تمكين المزارعين ذوي الحيازات الصغيرة وأسرهم بالمعارف من أجل الحفاظ على استدامة وصمود أنظمة الدورة الزراعية البعلية الإنتاجية وتعزيز الفرص المولدة للدخل؛ (5) توسيع نطاق الابتكارات التكنولوجية أفقيا ورأسيا من خلال الشراكات الملائمة.

11- تتألف المجموعة المستهدفة من المزارعين الفقراء والحديين الذين يشتغلون بالزراعة البعلية في الهند (ولايات جارخاند ومادهيا براديش وراجاستان) ولاو (مناطق شمالية وجنوبية)، ونيبال (إقليم التلال الغربية متوسطة الارتفاع) وفييت نام (إقليمي ها تينه وكاو بانغ).

12- يضم البرنامج الذي يمتد أربع سنوات أنشطة بحثية وإنمائية. وحيث إن هناك الآن بلد جديد انضم إلى البرنامج كبلد شريك (لاو) وهناك مواقع شريكة جديدة في الهند (هما ولايتا مادهيا براديش وراجاستان)، فإن التكنولوجيات سهلة الاستخدام من قبل المزارعين التي تم تطويرها في البرامج السابقة المدعمة بموارد الصندوق سوف تتطلب ضبطا دقيقا وإقرارا قبل توسيع نطاقها أفقيا ورأسيا. وفضلا على ذلك، فإن دمج تلك التكنولوجيات ضمن أنظمة الإنتاج سوف يتطلب المزيد من البحوث. ومن ثم فإن المطلوب أن تولد فترة السنوات الأربع المخرجات المتوقعة. وفي نيبال وفييت نام وولاية جارخاند بالهند، تعاون المعهد الدولي لبحوث المحاصيل في المناطق الاستوائية شبه القاحلة مع الشركاء الوطنيين سنوات عدة في تنفيذ مرحلة سابقة من هذا البرنامج، وسوف يبني البرنامج المقترح على تلك التجربة المستفادة.

13- سوف يركز البرنامج على الأنظمة الرئيسية للدورة الزراعية في الأقاليم المستهدفة بالبلدان الشريكة – إذ يركز على الدخن والذرة البيضاء والأرز في الهند ويركز على الأرز في لاو بينما يركز على الأرز والذرة الصفراء في نيبال وفييت نام. وينظر حاليا في القيام بتدخلات تتعلق بالبقول تشمل الفول السوداني والبازلاء الهندية والحمص والحمص الأخضر والعدس وبازلاء الحقل والفاصوليا العنقودية في الهند، والفول السوداني وفول الصويا والحمص الأخضر في لاو وفيت نام، والفول السوداني والبازلاء الهندية وفول الصويا والعدس والفاصوليا في نيبال.

14- وسوف يضم البرنامج أربعة مكونات هي كما يلي:

- تصميم أنظمة دورة زراعية إنتاجية تتميز بالصمود أمام تغيرات المناخ. وتشمل الأنشطة الرئيسية ضمن هذا المكون ما يلي:
  - تحديد المواقع الرئيسية ورصد خصائصها الزراعية البيئية، وما يطبق فيها الآن من أنظمة لإنتاج المحاصيل، ودور كل من الرجل والمرأة في تلك الأنظمة؛
  - تحديد المجالات الممكنة للتدخل في الأنظمة الرئيسية للدورة الزراعية بهدف تعزيز صمودها وإنتاجيتها واستجابتها لقضايا المساواة بين النوعين؛
  - إعداد قاعدة بيانات عن سمات مختلف المحاصيل المندرجة ضمن أنظمة الدورة الزراعية القائمة على التنوع من حيث مدى تفضيلها لدى الأسواق/المستهلكين ومدى الاستجابة في إنتاجها لقضايا المساواة بين النوعين وذلك بهدف انتقاء البنى الوراثية الملائمة؛
  - إعداد حصر لأفضل الأنواع الوراثية من الحبوب والبقول من حيث الغلة المتوقعة لتجربة زراعتها ضمن أنظمة الدورة الزراعية البعلية الملائمة في المناطق المعرضة للجفاف؛
  - تحديد واحد أو إثنين من أنظمة الدورة الزراعية الإنتاجية التي تتميز بالصمود أمام تغير المناخ في كل نظام زراعي بيئي بعلي؛
  - وضع واختبار خيارات لإدارة المحاصيل تراعي صالح الفقراء في مختلف الأنظمة الزراعية البيئية وأنظمة الإنتاج واحتياجات المزارعين من الرجال والنساء.
- تقديم الدعم التقني وتوسيع نطاق الابتكارات أفقيا ورأسيا: وتشمل الأنشطة الرئيسية ضمن هذا المكون ما يلي:
  - تقديم الدعم التقني للرجال والنساء في المجتمعات المحلية وأنظمة البحوث الزراعية الوطنية، بما في ذلك المشاريع الممولة بقروض من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وذلك في المجالات التالية: (1) إرساء نظام لدعم القرارات يضم تحسين التنبؤ بالجفاف استنادا إلى تقدير مدى التعرض لمخاطر الجفاف على المستوى الجزئي؛ (2) وضع استراتيجيات لتنويع المحاصيل؛ (3) تطوير أساليب ملائمة متكاملة لإدارة المحاصيل تتميز بمردودية التكلفة في سياق الأدوار والمسؤوليات والتفضيلات القائمة على المساواة بين النوعين؛ (4) تقديم الدعم بالبذور من أجل كفالة كفاية الأصناف المفضلة لدى المزارعين على المستوى المحلي / مستوى المجتمعات المحلية؛
  - إجراء تحليل من أجل تطوير خيارات ترمي إلى تعزيز السياسات العامة والمؤسسات؛
  - وضع استراتيجيات لتسجيل المعرفة وتقاسمها؛
  - إنشاء شبكات / تقوية الشبكات القائمة وبناء قدرات شركاء المشاريع فيما يخص الأدوات والأساليب التقنية اللازمة لتوثيق وتعميم المعارف المولدة من المشاريع؛
  - وضع استراتيجيات لتوسيع النطاق أفقيا (من خلال الروابط مع المشاريع الممولة بقروض من الصندوق) ورأسيا (من خلال التكامل مع البرامج الإنمائية الأخرى وخدمات الإرشاد الزراعي).

- التنمية الموجهة نحو الأسواق التي تشمل منافعها الجميع. وتشمل الأنشطة الرئيسية ضمن هذا المكون ما يلي:
  - وضع نماذج عمل ملائمة من أجل إنتاج البذور، بما في ذلك أنظمة إنتاج البذور على مستوى المجتمعات المحلية؛
  - إرساء الروابط بين المزارعين ذوي الحيازات الصغيرة وبين الأسواق عن طريق إضافة القيمة على المستوى المحلي؛
  - إيلاء اهتمام خاص لمشاركة المرأة في القرارت المتعلقة باختيار المحاصيل واختيار أصناف المحاصيل وتسويق المدخلات والمخرجات وإدارة شؤون الغذاء على مستوى الأسرة المعيشية.
- بناء القدرات داخل أنظمة البحوث الزراعية الوطنية وفيما بين المزارعين من أجل دعم التنمية الزراعية في الأراضي شبه القاحلة والمشاركة في تحقيقها. وتشمل الأنشطة الرئيسية ضمن هذا المكون ما يلي:
  - تطوير الخبرات في مجال مهارات الابتكار وأدوات صناع القرارات ومهارات الاتصال؛
  - التمكين بالمعرفة.

رابعاً – المخرجات والفوائد المتوقعة

15- سوف يحقق البرنامج المخرجات التالية:

- وضع أنظمة للدورة الزراعية للحبوب والبقول تتسم بالصمود وارتفاع الإنتاجية والتنوع، ووضع ما يلزم لها من أساليب الإدارة؛
- وضع نظام لدعم القرارات يضم تحسين التنبؤ بموجات الجفاف واستراتيجيات تنويع المحاصيل؛
- وضع أنظمة محلية مستدامة لتوفير الدعم بالبذور والدعم بإتاحة فرص إضافة القيمة على المستوى المحلي؛
- تدريب العاملين في أنظمة البحوث الزراعية الوطنية على تطوير الابتكارات وأنظمة دعم القرارات؛
- مساعدة المزارعين على تطبيق الابتكارات والتقانات المولدة في المشاريع، وذلك بتمكينهم بالمعرفة.

16- يتوقع لهذه المخرجات أن تؤدي إلى تحسين الإنتاجية الكلية للزراعة البعلية بنسب تتراوح بين 20 في المائة و25 في المائة وتحقيق تخفيض مستدام في الاختلاف في استقرار الغلة في الأقاليم المستهدفة من البرنامج، مما يؤدي إلى زيادة تتراوح نسبها بين 15 في المائة و20 في المائة في صافي العائدات من الزراعة البعلية. وسوف تؤدي زيادة توافر البقول إلى تعزيز الأمن الغذائي وأمن التغذية لدى الأسر العاملة في مزارع الحيازات الصغيرة. أما زيادة توافر علف البقول الغني بالبروتينات فسوف يزيد إنتاجية الثروة الحيوانية. وسيكون للمكاسب التراكمية المتحققة من مخرجات البرنامج أثر مهم في تحسين سبل الرزق لفقراء المزارعين المشتغلين بالزراعة البعلية. فمن المتوقع أن يستفيد بشكل مباشر عن طريق تطبيق ابتكارات البرنامج 40 ألف مزارع على الأقل في كل منطقة من مناطق البرنامج الممول بقرض من الصندوق .

خامساً – ترتيبات التنفيذ

17- سوف يكون المعهد الدولي لبحوث المحاصيل في المناطق الاستوائية شبه القاحلة هو الوكالة المنفذة الرئيسية، إذ يتولى قيادة تجمع من الشركاء من الهند ولاو ونيبال وفييت نام يتألف من المشاريع الاستثمارية المدعمة بموارد الصندوق وغيرها من البرامج الوطنية. وسيشكل البرنامج جزء من برنامج أوسع نطاقا ضمن برنامج البحوث القطري رقم 3.5 (الحبوب/البقول) المندرج ضمن برامج بحوث الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية، وهو برنامج يمثل فيه المعهد المذكور شريكا مهما. وسوف يتم ربط هذا البرنامج أيضا ببرنامج البحوث القطري رقم 1.1 (أنظمة الأراضي الجافة)، وبرنامج البحوث القطري رقم 7 (تغير المناخ) وبرنامج البحوث القطري رقم 2 (السياسات والأسواق). وهناك فريق من العلماء متعدد التخصصات من المعهد المذكور ومن الجامعات الزراعية الرسمية سيتولى توفير المدخلات التقنية للبرنامج. ومن خلال منسق معين للبرنامج، سيقوم المعهد الدولي لبحوث المحاصيل في المناطق الاستوائية شبه القاحلة بتنسيق وتنفيذ أنشطة البرنامج من خلال شراكة مع أعضاء التجمع المشار إليهم. ويتولى هذا المعهد المسؤولية ويتحمل المساءلة أمام الصندوق في ضمان استخدام موارد المنحة وفقا لأحكام اتفاق التمويل وتسجيلها بدقة، بما في ذلك تقديم تقارير مراجعة حسابات موحدة.

18- سوف ينشأ موقع إلكتروني للبرنامج على شبكة الإنترنت كجزء من البوابة الإلكترونية IFADAsia التابعة للصندوق (http://asia.ifad.org). وسوف يستخدم منسق البرنامج هذا الموقع الإلكتروني كأداة لإدارة البرنامج ووسيلة للاتصال والتنسيق بشأن الموارد فضلا عن تقاسمها. وسوف يقيم منسق البرنامج ويعزز شراكات دولية وقطرية، وخصوصا مع المشاريع الممولة بقروض من الصندوق.

19- وهناك لجنة لإدارة البرنامج، تتألف من ممثلين عن المعهد المذكور والصندوق والمؤسسات القطرية الشركاء، سوف تتولى الإشراف على تنفيذ البرنامج، وتستعرض ما يحرزه من تقدم وتوافق على خطط العمل والموازنات السنوية. وسوف يتولى الصندوق الإشراف العام على البرنامج. وسوف يوفد الصندوق بعثة إشراف ميدانية كل عام وسوف يقوم الصندوق بإعداد تقرير إشراف مشفوعا بتوصيات وسيقوم بمتابعة تلك التوصيات.

سادساً - التكاليف الإشارية للبرنامج وتمويله

20- تبلغ التكلفة الكلية المقدرة لهذا البرنامج الذي يغطي فترة أربع سنوات 2.5 مليون دولار أمريكي، منها 1.5 مليون دولار أمريكي (60 في المائة) مطلوب كمساهمة من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية. وسوف يساهم المعهد الدولي لبحوث المحاصيل في المناطق الاستوائية شبه القاحلة مساهمة عينية قيمتها 0.7 مليون دولار أمريكي (28 في المائة)، أما أنظمة البحوث الزراعية الوطنية الشركاء فيتوقع منهم أن يساهموا مساهمة عينية قيمتها 0.3 مليون دولار أمريكي (12 في المائة). وتغطي المساهمات العينية المقدمة من المعهد الدولي لبحوث المحاصيل في المناطق الاستوائية شبه القاحلة ومن أنظمة البحوث الزراعية الوطنية الشركاء جزء من تكاليف الموظفين والتجهيزات الميدانية وتجهيزات المختبرات والدعم بالبنية التحتية.

موجز الميزانية وخطة التمويل

(بآلاف الدولارات الأمريكية)

رقم	فئة الإنفاق	الصندوق	التمويل المشترك[3]
1	الموظفون (المهنيون)	462	350
2	التوريدات والمعدات وخدمات الدعم الخاصة بالبحوث	188	0
3	السفر	30	0
4	الرصد والاجتماعات وأنشطة الوعي العام	112	0
5	التدريب والزمالات	33	0
6	التجهيزات الميدانية وتجهيزات المختبرات	0	400
7	الدعم بالبنية التحتية	0	250
8	العقود من الباطن الخاصة بالبحوث	480	0
9	النفقات العامة	195	0
	المجموع	1 500	1 000

[3] المساهمة العينية المقدمة من المعهد الدولي لبحوث المحاصيل في المناطق الاستوائية شبه القاحلة وأنظمة البحوث الزراعية الوطنية الشريكة.

Results-based logical framework

	Objectives-hierarchy	Objectively verifiable indicators	Means of verification	Assumptions
Goal	Improved well-being of the rural poor engaged in rainfed agriculture in India, Laos, Nepal and Vietnam	• 15-20% increased net returns from rainfed agriculture; improved food and nutrition security of smallholder farm families	• Base line data • Progress/impact assessment/ IFAD loan projectreports	• Favourable Govt. policies for rainfed agriculture • Existing beneficiaries' demand
Objectives	• Smallholder farmers empowered to adopt resilient productive cropping systems in rainfed agro-ecologies • Technical services to enhance innovative capacities of partners provided • Inclusive market-oriented development in rainfed agriculture promoted	• At least 40,000 w/m farmers in each partner countryadopt project innovations • About 20-25% sustainable increase in productivity in target areas of the project • One training course on drought forecasting and crop diversification strategies organized • At least one appropriate seed production business model for each location identified	• Progress/impact assessment/ IFAD loan projectreports • Records of trading in cereals and legumes in local markets • At least one trained NARS staff (trainer) at each location • Enhanced availability of quality seed of FPVs at local level	• Unfavourable Govt. policies,climatic conditions and commodity prices for rainfed agriculture • Difficult access tomicro-credit facilities • Lack of Govt. recognition to informal seed sector
Outputs	• Resilient/productive/diversified cropping systems and their ICM technologies • Decision support system for crop diversification strategies • Seed systems and value addition at local level • Trained NARS staff, empowered farmers	• Two docs on improved gender-sensitive drought and crop diversification strategies developed • 20,000 pamphlets in vernacular languages on resilient cropping systems including climate responsive varieties published • At least one seedandone value addition enterprise promotedamong a cluster of villages • Need-based training modules	• Progress/impact assessment/ IFAD loan projectreports • Breeder seed production records of ICRISAT and SAUs • Interview with farmers and other partners • Farmer-friendly literature on resilient cropping systems, their ICM and FPVs	• Govt. supports rainfed agriculture and informal seed sector and provides easy microcredit facilities • Agril commodity prices remain remunerative to farmers • Rural youth (m/w) and farmers interested inagro-business enterprises
Key Activities	• Develop decision support systems for drought-proofing/crop diversification • Devise and validate resilient rainfed cropping systems and their ICM technologies • Prepare advocacy briefs for strengthen public policies and institutions • Knowledge managementand sharing	• Technological innovations addressing needs of w/m farmers generated and shared with farmers before each cropping season • 1-2 resilient cropping systems with their ICM technologies advocated to farmers • -3 Advocacy briefs in each partner country • 35-40% w/m farmers within IFAD loan project areas aware of resilient productive cropping systems	• Project reports and documents • Articles/programs in electronic and print media • IFAD loan project reports • IFADAsia website and APR Newsletter	• Satellite data for project locations available • CURE/other projects welcome encourage collaboration with the new project • Produce meets market standards

المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية: التعزيز التقني وتعزيز القدرات لأنظمة دعم التحليل الاستراتيجي والمعرفة على المستوى القطري في بلدان أفريقية مختارة

أولاً – الخلفية

1- أتاح البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا منتدى قويا لتجديد السياسات والشراكات في القطاع الزراعي، وكانت الغاية من ذلك هي تعبئة الاستثمارات وتحسين تنفيذ ونتائج السياسات والاستراتيجيات. وقد وضع ميثاق لإضفاء الطابع الرسمي على تعهد الحكومات الأفريقية بالوفاء بتخصيص 10 في المائة من موازناتها العامة للزراعة دعما للتنمية وتنفيذ خطة الاستثمارات الزراعية القطرية. وكانت رواندا أول بلد يعقد مؤتمر مائدة مستديرة بشان البرنامج المذكور ويوقع ميثاقا في هذا الشان في مارس/آذار 2007. وقد وقعت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على ميثاقها الخاص بهذا البرنامج في عام 2009 واصبحت أول جماعة اقتصادية إقليمية تتخذ هذه الخطوة. وهناك بلدان أخرى، وخصوصا البلدان الأعضاء في السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا (الكوميسا)، ولا تزال هذه المنظمة الأخيرة ذاتها تعكف على صياغة مواثيقها في هذا الشأن والتحضير لعدد من اجتماعات المائدة المستديرة. وقد بلغت البلدان التي عقدت ذلك النوع من الاجتماعات بالفعل الآن مراحل مختلفة من وضع تفاصيل خططها الوطنية للاستثمارات الزراعية، حيث تجري استعراضات فنية لتلك الخطط أو تناقش طرائق التمويل وتستعرض الآليات الخاصة بها.

2- ويتمثل محور جدول أعمال البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا في ضرورة تحسين نوعية تخطيط السياسات والاستراتيجيات وتنفيذها من أجل تسريع وتيرة النمو وإحراز تقدم صوب تخفيف حدة الفقر وتحقيق الأمن الغذائي وأمن التغذية. ويتطلب هذا بدوره توافر قدرات وأدوات تحليلية ومعلومات من أجل توليد منتجات معرفية موثوق بها ذات نوعية عالية من أجل توعية وإرشاد سياسات القطاع الزراعي، وعلى وجه الخصوص عمليات التخطيط والاستعراض. ومن ثم فإن إقامة منتديات إقليمية للمعرفة – تتمثل في نظام دعم التحليل الاستراتيجي والمعرفة الإقليمي (ReSAKSS) من أجل تيسير استعراض النظراء والحوار والتعلم المتبادل كجزء من عملية تنفيذ البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا– كانت من الأولويات الرئيسية إبان المرحلة الأولى من الدعم الذي قدمه المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية إلى عملية تنفيذ البرنامج المذكور في الفترة من 2006 إلى 2009.

3- وفي معرض إنشاء منتديات المعرفة، اعتمد المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية عملية من مرحلتين تتماشى مع خارطة الطريق الأصلية للبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا والتي تتمثل في استراتيجية متسلسلة المراحل لإيجاد الأدوات والمنتديات الكافية لاستعراض ذلك البرنامج. وكانت أول مرحلة هي إنشاء منتديات المعرفة على المستوى الإقليمي التي من شأنها تجميع الخدمات الجماعية على مستوى مركزي من أجل دعم الاحتياجات المشتركة بين البلدان وتوفير المساعدة التقنية للأنظمة الوطنية المعنية بالمعرفة. أما المرحلة الثانية فتهدف إلى إقامة منتديات للمعرفة على المستوى القطري تركز على الاحتياجات التحليلية القطرية واحتياجات بناء القدرات القطرية، مع التعاون في الوقت ذاته تعاونا وثيقا مع المنتيدات الإقليمية. وقد اختتمت المرحلة الأولى بنجاح وذلك بإنشاء نظام دعم التحليل الاستراتيجي والمعرفة الإقليمي (ReSAKSS)، وهو شبكة تضم ثلاث وحدات إقليمية في أفريقيا الجنوبية (نظام دعم التحليل الاستراتيجي والمعرفة الإقليمي – أفريقيا الجنوبية)، وأفريقيا الشرقية والوسطى

(نظام دعم التحليل الاستراتيجي والمعرفة الإقليمي – أفريقيا الشرقية والوسطى)، وأفريقيا الغربية (نظام دعم التحليل الاستراتيجي والمعرفة الإقليمي – أفريقيا الغربية). وقد تولى المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية إنشاء هذا النظام وتنسيقه وتشغيله بالتعاون مع جماعات اقتصادية إقليمية رائدة ثلاث – هي جماعة تنمية الجنوب الأفريقي، ومنظمة الكوميسا، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا – وأربعة مراكز في أفريقيا تابعة للجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية – هي المعهد الدولي لإدارة المياه في جنوب أفريقيا، والمعهد الدولي لبحوث المحاصيل في المناطق الاستوائية شبه القاحلة في زمبابوي، والمعهد الدولي لبحوث الثروة الحيوانية في كينيا، والمعهد الدولي للزراعة الاستوائية في نيجيريا. وعلى مستوى القارة الأفريقية ككل، يعمل المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية في إطار شراكات مع وكالة التخطيط والتنسيق للشراكة الاقتصادية الجديدة من أجل تنمية أفريقيا ومع مفوضية الاتحاد الأفريقي، وذلك اعتمادا على هيكل تسيير تتولى رئاسته وكالة التخطيط والتنسيق المذكورة ومفوضية الاتحاد الأفريقي. وفي عام 2007، أطلق نظام دعم التحليل الاستراتيجي والمعرفة الإقليمي موقعا إلكترونيا جديدا على شبكة الإنترنت من أجل المساعدة في تتبع تنفيذ البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا وتتبع التقدم المحرز صوب تحقيق الأهداف الرئيسية لهذا البرنامج، بما في ذلك تخصيص 10 في المائة من الموازنات العامة السنوية الوطنية للزراعة، والوصول إلى معدل نمو سنوي في قطاع الزراعة يبلغ 6 في المائة وتحقيق الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة وهو تخفيف الفقر والجوع بمقدار النصف بحلول عام 2015.[4] ومن بين أبرز منتجات المعرفة التي يولدها ذلك النظام أول تقرير من تقاريره الرئيسية وهو التقرير السنوي للاتجاهات السنوية والآفاق المستقبلية وهو يمثل في ذات الوقت تقرير الرصد والتقييم على مستوى القارة الإفريقية ككل للبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا، وذلك إضافة إلى إصدار مختصرات وأوراق عمل بشأن القضايا الاستراتيجية التي تؤثر على التنمية الزراعية والريفية في أفريقيا.

4- وحيث إن 28 بلدا قد أكملت عقد الموائد المستديرة بشأن البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا، وعدة بلدان منها تعكف على وضع تفاصيل خططها الاستثمارية، وبلدانا أخرى عديدة تعمل صوب عقد مؤتمرات المائدة المستديرة، فإن هناك حاجة ماسة إلى وضع المرحلة الثانية من هذا المشروع موضع التشغيل بصورة كاملة – أي إقامة منتديات المعرفة على المستوى القطري (الوحدات القطرية لنظام دعم التحليل الاستراتيجي والمعرفة) – من أجل تحسين نوعية تصميم السياسات والاستراتيجيات وتنفيذهما على المستوى القطري والمعاونة على تقوية القدرات المحلية اللازمة لتحليل السياسات من خلال العمل التعاوني والتدريب قصير الأجل وطويل الأجل. ففي المرحلة الأولى من الدعم المقدم منه، تعاون المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية تعاونا وثيقا مع نظام دعم التحليل الاستراتيجي والمعرفة الإقليمي في التشغيل التجريبي لوحدة تابعة لذلك النظام في رواندا. وفي إطار مشروع آخر منفصل، وضع المعهد المذكور أيضا برامج شبيهة بنظام دعم التحليل الاستراتيجي والمعرفة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وإثيوبيا وغانا وملاوي وموزامبيق ونيجيريا وأوغندا كجزء من برنامجه لدعم الاستراتيجيات القطرية. وقد اكتمل إنشاء الوحدات التي يتألف منها نظام دعم التحليل الاستراتيجي والمعرفة الإقليمي، كما ساعد المعهد المذكور مؤخرا في بدء نشاط الوحدات الرسمية التابعة لذلك النظام في غانا ونيجيريا وتوغو وأوغندا. وقد اصبحت هذه الوحدات الآن في وضع يمكنها من المساعدة في توفير الدعم للبلدان الأخرى في إقامة نظام دعم التحليل الاستراتيجي والمعرفة القطري لدى كل منها.

[4] للاطلاع على الموقع الإلكتروني لنظام دعم التحليل الاستراتيجي والمعرفة الإقليمي، انظر: http://www.resakss.org/.

5- وبذلك فإن الهدف المحدد الرئيسي من هذا المقترح هو إنشاء وتشغيل أو تقوية وحدات نظام دعم التحليل الاستراتيجي والمعرفة القطرية في 11 بلدا أفريقيا، وهو ما يعتمد على حالة كل بلد من حيث مرحلة تنفيذ البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا وإقامة الوحدة القطرية اللازمة. وتنقسم البلدان المعنية إلى مجموعتين، وذلك بحسب ما إذا كانت تحتاج إلى دعم كلي أو جزئي. فهناك 7 بلدان تحتاج إلى الدعم الكلي تشكل المجموعة الأولى وهي بنن والكاميرون وكينيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية ومالي والسنغال وأوغندا. أما المجموعة الثانية فتضم 4 بلدان تحتاج إلى دعم جزئي وهي إثيوبيا وغانا وموزامبيق ورواندا. وسوف يتم تنفيذ البرنامج بالتعاون بين المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية ونظام دعم التحليل الاستراتيجي والمعرفة الإقليمي – أفريقيا الشرقية والوسطى (في حال كل من الكاميرون وجمهورية الكونغو الديمقراطية وإثيوبيا وكينيا ورواندا وأوغندا) وبالتعاون بين المعهد ونظام دعم التحليل الاستراتيجي والمعرفة الإقليمي – أفريقيا الجنوبية (في حال موزامبيق)، وبالتعاون بين المعهد ونظام دعم التحليل الاستراتيجي والمعرفة الإقليمي – أفريقيا الغربية (في حال كل من بنن وغانا ومالي والسنغال)، وذلك بالاشتراك مع الشركاء القطريين المعنيين في ذك النظام، بما في ذلك وزارة الزراعة وغيرها من الوزارات التنفيذية والدوائر والأجهزة ومكاتب الإحصاء والمنظمات غير الحكومية والمزارعين والجامعات ومراكز البحوث في تلك البلدان فضلا عن الأطراف المانحة.

ثانياً – الأساس المنطقي والأهمية بالنسبة للصندوق

6- يتماشى البرنامج المقترح تماشيا كاملا مع سياسة الصندوق في تمويل المنح (الصادرة عام 2009) ويدعم تحقيق نتائجها الأربع الرئيسة المتوخاة. أما من حيث أولويات عمل الصندوق كمؤسسة، فإن هذا البرنامج يدعم بشكل مباشر الهدف الأول وهو: إيجاد البيئات المؤسسية والسياساتية التمكينية من أجل دعم الإنتاج الزراعي وشتى الأنشطة غير الزراعية المرتبطة بها، كما يدعم تحقيق الناتج الثاني وهو: تحسين الأطر السياساتية والتنظيمية على كل من المستوى المحلي والوطني والدولي.

7- وقد أدرج هذا البرنامج كبرنامج متوخى في خطة العمل الاستراتيجية للمنح لشعبة أفريقيا الغربية والوسطى لعام 2012، وهو يدعم على وجه الخصوص الموضوع الرابع من الموضوعات ذات الأولوية (وهو العمل الموجه على مستوى السياسات، وخصوصا فيما يتعلق بالقضايا الحساسة الذي قد لا ترغب المشاريع في الاضطلاع بمسؤوليتها). ومن المتوقع أن يتيح هذا البرنامج للصندوق وشركائه أساسا أقوى لحوار السياسات القائم على الأدلة، وهو واحد من أولويات عمل كل من شعبة أفريقيا الغربية والوسطى وشعبة أفريقيا الشرقية والجنوبية بالصندوق. ويتسق ذلك الحوار مع تعزيز التواجد القطري وزيادة درجة اندماج برامج الصندوق في خطط الاستثمار الزراعي الوطنية المندرجة ضمن البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا، كما يتسق مع كفالة إتاحة أساس مشترك قائم على الأدلة يستفيد منه الجميع وفضاء للسياسات يحمل نفس السمات من أجل دعم توسيع نطاق النهج المبشرة بالخير. ومع أن هذه المنحة يصب التركيز فيها على بلدان في أفريقيا الغربية والوسطى، فإنها تيسر مشاركة الصندوق في جدول أعمال نظام دعم التحليل الاستراتيجي والمعرفة على مستوى القارة الأفريقية بأسرها ضمن إطار البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا.

ثالثاً – البرنامج المقترح

8- تنصب الغاية الشاملة لهذا البرنامج على توفير الدعم التقني وتعزيز القدرات لأنظمة دعم التحليل الاستراتيجي والمعرفة على المستوى القطري في بلدان أفريقية مختارة. أما الهدف المحدد لهذا البرنامج فيتمثل في إنشاء 11 وحدة قطرية ضمن ذلك النظام تعمل بكفاءة، وذلك استنادا إلى توفير توفير الدعم التقني وتعزيز القدرات في المجالات التالية: (1) أدوات ومنهجيات تحليل السياسات؛ (2) جمع البيانات وإدارتها؛ (3) التحليل الاستراتيجي للسياسات؛ (4) رصد وتقييم أداء القطاع الزراعي؛ (5) حوار السياسات، والانتشار وضمان الجودة (6) إرساء شركات محلية فعالة وتوفير التدريب طويل الأجل.

9- والمجموعة المستهدفة من هذا البرنامج هي الفريق الذي ينفذ أنشطة نظام دعم التحليل الاستراتيجي والمعرفة على المستوى القطري. أما المستفيدون بشكل مباشر من البرنامج فيشملون أيضا على المستوى القطري واضعي السياسات ومحلليها والباحثين وممثلي الجامعات والمجتمع المدني والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية المنخرطة في تصميم وتنفيذ وتقييم سياسات واستراتيجيات التنمية الزراعية. وسوف يؤدي هذا البرنامج إلى تمكين هؤلاء المستفيدين من الاطلاع على سيناريوهات أساسية وخيارات استراتيجية طويلة الأجل على المستوى القطري تساعد على تحسين تخطيط السياسات وتنفيذها والحصول على نتائج أفضل من ورائها في القطاع الزراعي. وسوف يتسنى لهؤلاء المستفيدين أيضا الاطلاع على بيانات رصد تمكنهم من تتبع النتائج الإنمائية وما يتحقق من تقدم في تنفيذ خطط الاستثمار. أما المستفيدون النهائيون من هذا البرنامج فهم الفقراء والجياع في البلدان المعنية، إذ انهم سيحققون مكاسب من نجاح تنفيذ السياسات القائمة على الأدلة والنتائج والرامية إلى تسريع وتيرة النمو في القطاع الزراعي وتخفيف حدة الفقر والتحرر من الجوع.

10- وستكون مدة البرنامج ثلاث سنوات، وسيتألف من خمسة مكونات رئيسية هي كما يلي:

- دعم الاستعداد التشغيلي لنظام دعم التحليل الاستراتيجي والمعرفة على المستوى القطري، بما في ذلك المبادئ التوجيهية التشغيلية والصلاحيات وتوظيف الموظفين وتنظيم حلقة تطبيقية استهلالية؛
- وضع وتنفيذ إطار ومنهجيات للرصد والتقييم، ومنتجات وأدوات معرفية، بما في ذلك اختيار مؤشرات الأداء واستعراض الأهداف القطاعية الحالية وإنتاج التقرير السنوي للاتجاهات والآفاق المستقبلية؛
- تقوية قدرات التحليل الاستراتيجي للسياسات والبحوث من أجل سد فجوات المعرفة وتقدير خيارات السياسات وخيارات الاستثمار، بما في ذلك تقدير فجوات الأدلة والتحليل الاستراتيجي وإنتاج الأدوات المعرفية؛
- إنشاء منتديات لإدارة المعرفة والاتصالات وحوار السياسات، بما في ذلك المواقع الإلكترونية على شبكة الإنترنت، وتقدير أنظمة المعرفة وحوار السياسات الراهنين لدى أصحاب المصلحة، وتنظيم حلقات تطبيقية؛
- إتاحة مراقبة ضمانات الجودة وتعزيز قدرات التعاون الفعال، وإرساء الشراكات وتحقيق الاستدامة طويلة الأجل لوحدات نظام دعم التحليل الاستراتيجي والمعرفة، بما في ذلك تعزيز القدرات لدى أصحاب المصلحة على تنفيذ واستخدام أدوات التحليل الاستراتيجي الرئيسية واستراتيجيات الاتصال.

رابعاً – المخرجات والفوائد المتوقعة

11- سوف يحقق البرنامج المخرجات الثلاثة الرئيسية التالية:

- إنشاء وحدات نظام دعم التحليل الاستراتيجي والمعرفة القطرية وتشغيلها كي يتسنى لواضعي السياسات وغيرهم من أصحاب المصلحة على المستوى القطري الاطلاع في الوقت المناسب على البيانات والأدوات والتحليلات واستخدامها في توعية وتوجيه عمليات تخطيط وتنفيذ السياسة الزراعية.
- وضع نظام للرصد والتقييم من أجل تتبع وتقييم سياسة القطاع الزراعي واستثماراته وأدائه الكلي واضطلاع هذا النظام بتوفير المعلومات اللازمة لرصد وتقييم وتنقيح عمليات تخطيط وتنفيذ السياسة الزراعية.
- إنتاج التقرير السنوي للاتجاهات والآفاق المستقبلية ونشره سنويا وإتاحته للاطلاع فور إنتاجه باعتباره مدخلا يستخدم في أنشطة الاستعراض والحوار واستخدام أسس المقارنة المرتبطة بتنفيذ الخطط الوطنية للاستثمار الزراعي.
- إجراء دراسات عن القضايا المستجدة والقضايا الاستراتيجية ذات الأهمية لجدول أعمال التنمية الزراعية لكل قطر وإتاحة تلك الدراسات من أجل سد الفجوات المعرفية.
- تعزيز قدرات نظام دعم التحليل الاستراتيجي والمعرفة والمؤسسات المحلية المعنية على المستوى القطري.

خامساً – ترتيبات التنفيذ

12- سوف يكون المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية هو الوكالة المنفذة الرئيسية التي تتعاون مع المؤسسات الحكومية المناظرة (وعادة ما تكون وزارات الزراعة والتخطيط) فضلا عن الجامعات ودور الاستشارات ومراكز البحوث المحلية ومنظمات المزارعين والقطاع الخاص. وسيكون للمعهد المذكور دور يتجاوز تنسيق الأنشطة الكلية في القارة الأفريقية بالتعاون مع وكالة التخطيط والتنسيق للشراكة الاقتصادية الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد)/مفوضية الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية، وهو ضمان تقديم الدعم التقني إلى الشركاء القطريين من أجل إنشاء نظام دعم التحليل الاستراتيجي والمعرفة وكذلك في مجال الجودة الفنية وتقاسم البحوث وتفسير المنتجات المعرفية. وسوف يستعين البرنامج بخدمات عدة باحثين من مختلف شعب المعهد المذكور للمشاركة في أنشطته، وذلك بحسب خبراتهم واحتياجات البرنامج. وسوف يشارك هؤلاء الباحثون أيضا في تنفيذ التدريب عن طريق البحوث التطبيقية التي يتعاونون فيها مع الشركاء المحليين ومن خلال الدورات القصيرة.

13- وفي معرض اضطلاع المعهد المذكور بتنفيذ الأنشطة الموكلة إليه في مجال المساعدة الفنية، سوف ييسر المعهد الانخراط المباشر في أنشطة الدعم المالي المقدمة من الصندوق إلى عمليات الرصد والتقييم على مستوى القطاعات، كما هي الحال في الكاميرون ومالي والسنغال، وكذلك الحال مع كل أفرقة إدراة المشروع القطرية المعنية من أجل كفالة قدرة البرامج الممولة بموارد الصندوق على الإسهام في إنتاج مخرجات وحدات نظام دعم التحليل الاستراتيجي والمعرفة واستخدام تلك المخرجات في تخطيط البرامج وتقاسم المعرفة والرصد والتقييم وحوار السياسات. وقد بدأت هذه العملية بالفعل في حال كل من مالي والسنغال، وهي متواصلة من أجل ضمان الانخراط الكامل عندما يحين وقت الإطلاق الرسمي لأنشطة البرنامج على المستوى القطري.

سادساً - التكاليف الإشارية للبرنامج وتمويله

14- يبلغ مجموع المنحة 9.8 مليون دولار أمريكي، منها 1.6 مليون دولار أمريكي مطلوب كمساهمة من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والباقي وهو مبلغ 8.228 مليون دولار أمريكي مطلوب من عدة أطراف تشمل وزارة الخارجية الهولندية (مبلغ 5.679 مليون دولار أمريكي كمساهمة تأشيرية لم تتأكد بعد) ودعم البرنامج القطري للصندوق (في شكل منح وتمويل لمشاريع قطرية يبلغان 2.203 مليون دولار أمريكي) والمعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية (0.346 مليون دولار أمريكي).

موجز الميزانية وخطة التمويل

(بآلاف الدولارات الأمريكية)

رقم	فئة الإنفاق	الصندوق	التمويل المشترك[5]
1	الموظفون (بما في ذلك المتعاقدون من الباطن)	491	1 334
2	الخدمات المهنية/الاستشارات	450	2 583
3	تكاليف السفر	159	561
4	الخدمات الإدارية	147	409
5	تكاليف التشغيل وإعداد التقارير	67	
6	المعدات	20	25
7	التدريب/بناء القدرات	66	2 328
8	النفقات العامة	200	988
	المجموع	**1 600**	**8 228**

[3] مقادير تاشيرية تمثل مساهمات من وزارة الخارجية الهولندية والبرامج القطرية للصندوق الدولي للتنمية الزراعية والمعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية.

Results-based logical framework

	Objectives-hierarchy	Objectively verifiable indicators	Means of verification	Assumptions
Goal	Improve the quality of policy and pro-poor strategy design and implementation in the respective countries through facilitation of well-informed agricultural sector planning, review, and dialogue processes	Country strategy, policy, and operational documents are based on evidence and are technically consistent and coherent	• ATOR • Final project evaluation	Government and other sectoral stakeholders will utilize information and evidence generated through SAKKS in policy and investment planning processes and debates.
Objectives	11 well-functioning SAKSS country nodes (7 countries requiring full support— Benin, Cameroon, DRC, Kenya, Mali, Senegal, and Uganda as well as in 4 countries requiring partial support— Ethiopia, Ghana, Rwanda, and Mozambique).	SAKSS support following in 11 countries: • Updated sectoral M&E available • Key sectoral data from different sources available centrally • Key policy issues identified and analysis carried out and disseminated • Enhanced exchange of relevant knowledge and experience on key policy and operational issues	• ATOR • Midterm Review • Semestrial progress reports • Sectoral working group and other stakeholder interviews	In-country institutional infrastructure is conducive to networking of national knowledge centers to collaborate on data collection, analysis, and reporting in support of policy dialogue and review
Outputs	• Capacity of country SAKSS and local institutions is strengthened. • An M&E system to track and evaluate agriculture sector policy and investments and overall performance is developed • Agricultural trends and outlook report (ATOR) is produced annually • Studies (working papers and issue briefs) on emerging and strategic issues.	• SAKSS unit staffed, steering committee meets regularly, outputs generated as planned • M&E system reports generated including disaggregated data by gender, youth, farm size, etc. • ATOR produced • Technical partners able to reproduce technical analysis and studies with minimal or no external support.	• Semestrial Progress Reports • ATOR • Midterm Review • Country level supervision mission reports	Government support maintained, including funding support for country-level activities.
Key Activities	1. Supporting operational readiness of country SAKSS 2. Developing M&E framework 3. Strengthening capacity for strategic policy analysis and research 4. Developing knowledge management, communications, and policy dialogue platforms 5. Providing quality assurance control and strengthening long term sustainability	• operational guidelines, terms of reference, staff recruitment, • selection of performance indicators, review of existing sectoral targets, • production of knowledge products • website, assessment of existing stakeholder knowledge systems and dialogue strategies • capacity strengthening of stakeholders	• Semestrial Progress Reports	Governments establish institutional mechanisms of SAKSS, including assignment of key staff, engagement with partner institutions and stakeholders